

## "الاندماجات والاستحواذات فى الاقتصاد العالمى وأثارها المحتملة على الاقتصاد المصرى" القاهرة ١١ - ١٢ مارس ٢٠٠٣

عرض: مغاوري شلبي على\*

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية انتعاشاً فى عمليات الاندماج والاستحواذ على المستويين العالمى والمحلى، وذلك فى ظل احتدام المنافسة فى الأسواق العالمية والوطنية، واتجاه الشركات والمؤسسات المختلفة إلى تكوين كيانات كبيرة قادرة على هذه المنافسة. وقد تركزت هذه الاندماجات والاستحواذات فى قطاعات معينة، وأدت إلى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت تفرض على راسمى السياسات ضرورة التعامل معها، سواءً بإقرار تشريعات جديدة لتنظيم الأسواق، أو بوضع ضوابط لهذه الاندماجات والاستحواذات، وكذلك للتغلب على الآثار الجانبية لها، كما طرحت هذه الظاهرة من جديد أهمية قيام كيانات اقتصادية قوية فى البلدان النامية لتكون قادرة على المنافسة، وفى ضوء أهمية كل ذلك نظمت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوة عن أهم القضايا التى تثيرها ظاهرة الاندماجات والاستحواذات وأثارها على الاقتصاد المصرى، وكانت تحت عنوان (الاندماجات والاستحواذات فى الاقتصاد العالمى وأثارها على الاقتصاد المصرى)، وذلك خلال الفترة من ١١ - ١٢ مارس ٢٠٠٣.

وقد شارك العديد من الخبراء فى مختلف التخصصات ذات الصلة بأوراق بحثية متعددة، وحاولت هذه الأوراق إلقاء المزيد من الأضواء على الأركان والجوانب الأساسية لهذه الظاهرة فى أكثر من محور، ومن أهم هذه المحاور ما يلى :-

\*أ. مغاوري شلبي على - باحث فى شئون الاقتصاد الدولى وعضو المكتب الفنى لوزير التجارة الخارجية - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

- ١- تطور عمليات الاندماج والاستحواذ فى العالم.
  - ٢- الدمج والاستحواذ فى بعض القطاعات الاقتصادية ( قطاع الاتصالات - قطاع الحديد والصلب - قطاع الدواء ... الخ ).
  - ٣- الاقتصاد السياسى للتركز والاحتكار فى إطار عمليات الدمج والاستحواذ .
  - ٤- التنافسية فى العلاقات الدولية كمردود لظاهرة الاندماجات الاقتصادية.
  - ٥- الاندماجات والاستحواذات الأبعاد السياسية والاجتماعية.
  - ٦- الاندماجات والاستحواذات والمنافسة فى القانون المصرى.
  - ٧- أثر الاستحواذ على كفاءة سوق رأس المال مع التطبيق على البورصة المصرية.
- وفيما يلى عرضا بشىء من التفصيل للأوراق التى ناقشتها الندوة حول هذه المحاور.

حول المحور الأول الخاص بتطور عمليات الاندماج والاستحواذ فى العالم قدمت الدكتورة فادية عبد السلام - مستشار العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى ورقة بحثية تحت عنوان "عمليات الاندماج والاستحواذ فى العالم وموقف صناعة البرمجيات المصرية فى المستقبل".

وقد أشارت الورقة فى البداية إلى ظاهرة الاندماج والاستحواذ والتحالفات عبر الحدود والتى أصبحت ظاهرة دولية واسعة خلال عقد التسعينات، وأن هذه الظاهرة قد تميزت بكبير حجم الأنشطة الخاصة بها خلال عقد التسعينات، حيث ارتفعت من ١٥٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ٧٩٢ مليار دولار عام ١٩٩٩ ، أى بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢٠٪ خلال التسع سنوات المشار إليها .

ولوحظ أن أنشطة الاندماج والاستحواذ تركزت فى أماكن معينة من العالم، حيث هيمنت أوروبا وأمريكا الشمالية على هذه الأنشطة، مما أدى إلى تزايد هذه الأنشطة فى مناطق أخرى من العالم مثل منطقة الباسفيك الآسيوية . كما أشارت الورقة إلى أن عمليات البيع عبر الحدود تركزت فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللذين كان لهما معاً النصيب الأكبر من هذه العمليات، حيث بلغت نحو ٥٣٪ من إجمالى العمليات فى عام ١٩٩٨ ، واقتصر نصيب الدول النامية على ١١ صفقة من بين ٨٩ صفقة كبيرة فى العام ذاته، حيث ارتبط معظمها بالخصخصة، وفى البرازيل ارتبطت الست صفقات تمت فى إطار برنامج الخصخصة لصناعة الاتصالات، وعقدت

صفقة واحدة فى ماليزيا ، وعلى غرار ذلك تمت صفقات اندماج كبيرة فى الدول النامية من قبل مؤسسات فى عام ١٩٩٨ حيث خضعت شركات أشباه الموصلات فى العديد من الدول الصناعية الكبرى لموجات من الاستحواذات والاندماجات والتحالفات الاستراتيجية، مثل استيلاء شركة Fujitsu اليابانية على الشركة البريطانية ICL .

أما بالنسبة لأهم القطاعات والأنشطة التى شهدت اتفاقات فى مجال الاندماجات والاستحواذات فقد أشارت الورقة إلى ما ورد فى تقرير الاستثمار لعام ١٩٩٩ ، والذى يوضح أن أهم هذه الأنشطة والقطاعات هى صناعة البترول، حيث استحوذت على حوالى ١٤٪ من إجمالى صفقات عام ١٩٩٨ . يليها قطاع صناعة السيارات، وقطاع البنوك، وقطاع الاتصالات اللاسلكية، والمرافق، وفى هذا المجال تتوقع الورقة أن تشهد صناعة البرمجيات فى المستقبل مجالا واسعا لعمليات الاندماج والاستحواذ، كما تؤكد الورقة على أن الشركات فى ايرلندا ودول آسيا ( سنغافورة، هونج كونج، كوريا، ماليزيا ) وفى أمريكا اللاتينية ( البرازيل، المكسيك، الأرجنتين ) تعتبر من أكثر وأهم الدول التى عقدت صفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود.

وفى تحليل الورقة للعوامل التى تدفع نحو عمليات الاندماج والاستحواذ أشارت إلى أربعة عوامل رئيسية مؤثرة فى ظروف إعادة الهيكلة العالمية، وتمثلت هذه العوامل فى الآتى :-

- ١- التغيرات المتعاقبة للسياسات الحكومية، والتى ساعدت الشركات على تخفيض تكاليف الإنتاج، والنفاذ إلى الأسواق من أجل تحقيق مزايا الحجم الكبير فى أوقات وجيزة.
- ٢- صعوبة تحديد المنافسين فى الأسواق عبر الحدود وخاصة فى ظل التغيرات التكنولوجية السريعة.
- ٣- ارتفاع تكاليف البحوث والتى أدت إلى إيجاد دافع قوى لاكتشاف استراتيجيات جديدة للتعاون الدولى .
- ٤- مساهمة الإصلاح الإدارى والمخصصة فى خلق ظروف مواتية للأنشطة عبر الحدود وقيام التحالفات الاستراتيجية .

وقد طرحت الورقة تساؤلاً حول تأثير أنشطة الاندماجات والاستحواذات على التنمية الاقتصادية، وفى إجابة الورقة على ذلك ربطت بين هذه الأنشطة وتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود فى

صورة استثمار مباشر، وأشارت إلى أن الدول المضيفة لهذه الاستثمارات تحقق مكاسب مباشرة من تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تمكنها من الحصول على إيرادات ضريبة أعلى من هذه الاستثمارات، وقد قسمت الورقة تأثير الاستثمار المباشر على الدول المضيفة طبقاً لأربعة معايير وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية :-

× المجموعة الأولى : آثار تحويل الموارد : حيث يفترض أن تحقق الشركة الأجنبية مساهمة إيجابية من خلال إتاحة رأس المال والتكنولوجيا والإدارة، ولكن تمكن الشركة من زيادة رأسمالها داخل الاقتصاد المضيف قد يخلق آثاراً ضارة على إعادة تخصيص الموارد، إلا أن النتيجة النهائية تعتمد على الشروط التي يمكن من خلالها نقل التكنولوجيا إلى اقتصاد الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية.

× المجموعة الثانية : الآثار على التجارة وميزان المدفوعات : حيث ترتبط المنافع الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان بمستوى التدفقات الرأسمالية العكسية، والتي تتأثر في الغالب بشروط ومفردات مناخ الاستثمار، وخاصة ما يتعلق منها بتحويل أرباح هذه الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج.

× المجموعة الثالثة : آثار منافسة السوق : فعندما يتسم هيكل السوق بتركز عالي فإن هذا يؤثر على شروط البيع وقيم المنتج، وكذلك تزايد المعوقات أمام المنافسين الحاليين أو المنافسين المحتملين، وذلك لأن المشركات القائمة ستتمتع بدرجة من قوة السوق يمكن أن تستغلها بأشكال مختلفة ، هذا إلى جانب أثر ذلك على المستهلك ودرجة رفاهيته.

× المجموعة الرابعة : الآثار المرتبطة بالسيادة والاستقلال الاقتصادي : ففي الغالب ينطوي وجود الاستثمار الأجنبي على خسارة في الاستقلال الاقتصادي للدولة المضيفة، خاصة في مجال فرض الضرائب، وسياسات التجارة، ومن جهة أخرى فإن صغر الأسواق، وإساءة استخدام القوة الاحتكارية يمكن أن يقلل الحوافز لخلق تكنولوجيا ملائمة في ظل ندرة العمالة الماهرة في الدول النامية، هذا إلى جانب زيادة درجة اعتماد الاقتصاد الوطنى على الخارج بدرجة أكبر، وهو ما يمكن التعرف عليه من خلال العديد من المؤشرات، خاصة نسبة مساهمة القطاع الخارجى فى الناتج القومى.

وحول موقف عمليات الاندماج والاستحواذ فى الاقتصاد المصرى أشارت الورقة إلى أنه رغم

أن الاتفاقات بين المؤسسات المتحالفة من خلال اتفاقات الشراكة فى مجال البحوث والتطوير ومن خلال عمليات الاندماجات والاستحواذات تتيح لهذه الشركات ممارسة السلوك الاحتكارى، الأمر الذى يؤدى إلى الإضرار بالمستهلكين، وأيضاً على الرغم من أن هناك بعض الدراسات التى نجحت فى رصد بعض الممارسات الاحتكارية التى أثرت على بعض الدول النامية، إلا أنه لم يسجل فى مصر رسمياً وجود ممارسات ضارة نتيجة للتحالقات العالمية أو الاندماجات والاستحواذات عبر الحدود، وإن كان هذا لا يمنع من وجود شكوى متزايدة من بعض الممارسات الاحتكارية، ووجود شبهات احتكارية فى العديد من القطاعات الاقتصادية المصرية مثل قطاع الأسمنت، والحديد والصلب، وبعض الصناعات الغذائية، وهو ما أوجد حاجة ملحة لتشريع وطنى لحماية المنافسة ومنع الاحتكار، والذى أصبح جاهزاً ٣٠٤ للعرض على مجلس الشعب فى دورته لعام ٢٠٠٤. وقد تطرقت الورقة إلى مدى استفادة السوق المصرى من الشركات متعددة الجنسية العاملة فى مجال البرمجيات، وقد أوضحت ضعف وصعوبة قدرة السوق المصرى على المنافسة أو حتى السيطرة على سوق المعلومات لأربعة أسباب رئيسية هى:

- ١- صغر حجم المشروعات العاملة فى مجال البرمجيات فى السوق المصرية.
  - ٢- أن الشركات المحلية لا تنفق على البحوث والتطوير بالقدر الكافى.
  - ٣- عدم توفر شواهد تؤكد أن فروع الشركات متعددة الجنسية لها أنشطة ساهمت فى إحداث تركيز صناعى بصفة عامة فى مصر.
  - ٤- ما تشير إليه ممارسات الأعمال للشركات الأجنبية فى القطاعات المختلفة بما فيها المعلومات إلى احتفاظها بالوظائف الإدارية والتنظيمية العليا لجنسيات تنتمى للشركة الأم.
- وفى النهاية قدمت الورقة بعض التوصيات العامة بشأن التعامل المصرى مع الشركات الأجنبية وممارستها داخل صناعة البرمجيات فى المستقبل، وكان أهم هذه التوصيات هو إدخال تشريع مصرى جديد للمنافسة، وترى الورقة أن هذا التشريع يجب أن يراعى عدداً من الاعتبارات أهمها :-
- ١- أهمية الرقابة على عمليات وممارسات الأعمال بين الشركات الأجنبية الفروع والشركة الأم، وتحديد نسب التركيز الاحتكارى، وربطها بالكفاءة فى الإنتاج والتسويق.
  - ٢- تبنى تشريع واضح للمنافسة، وإنشاء جهاز مصرى للمنافسة يتعاون مع مثيله الأوروبى

والأمريكي في الأمور التي تتصل بعمله ويمتطلبات تطويره ورفع كفاءته.

٣- إدخال مواد في قانون المنافسة لمعالجة مسألة تسريح العمالة والتعويضات المناسبة للمتضررين من الممارسات المخالفة لهذا التشريع.

وحول المحور الثاني الخاص بعمليات الدمج والاستحواذ في بعض القطاعات الاقتصادية قدمت أربع أوراق كانت على النحو التالي :-

- الورقة الأولى وقدمها الأستاذ / عمرو هاشم حول " الاندماج والاستحواذ في قطاع الاتصالات المصرى "، وقد تطرقت الورقة في البداية إلى المراحل التي تمر بها ظاهرة الاندماجات الاقتصادية، والتي تتمثل في الآتى :-

١- المرحلة الافتتاحية : وتتميز هذه المرحلة في الغالب بظهور خدمة جديدة، ومصاحبة ذلك لعملية تحرير السوق من بعض القيود المفروضة عليه، خاصة في مجال عدد الشركات العاملة في السوق، مما يؤدي إلى زيادة عدد هذه الشركات من خلال توفر حرية الدخول والخروج من السوق، وهذا الوضع يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة، وتقليل درجة التركيز في السوق، بحيث لا يتجاوز نصيب الشركات الثلاث الأكبر في السوق خلال هذه المرحلة ما بين ١٠٪ إلى ٣٠٪ من حجم السوق، وكل هذه الأوضاع تدفع الشركات المنافسة في السوق خلال هذه المرحلة إلى تكوين كتلتان، من أجل تقليل التكاليف لزيادة قدرتها على المنافسة، وفي الغالب يتم ذلك من خلال عمليات الاندماج أو الاستحواذ على المنافسين وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، وهذا التوجه من جانب الشركات يكون أكثر احتمالاً خلال هذه المرحلة، خاصة إذا كانت الصناعة المعنية صناعة مرتفعة التكاليف، مثل صناعة الاتصالات، وصناعة النفط.

٢- مرحلة التراكم : وهذه المرحلة تكون تالية للمرحلة السابقة، حيث يتسم السوق في هذه المرحلة بأنه أقل تفككاً وانقساماً، ويكون حجم الشركات عنصراً هاماً وحاكماً في مدى استمرارها في السوق من عدمه، حيث أن حجم الشركة يمكنها في هذه المرحلة من خفض تكاليف المنتج وبيعه بسعر منافس من ناحية، ومن ناحية أخرى حماية نفسها من السلوك العدائى من جانب الشركات الأخرى المنافسة مثل التسعير الافتراسى، وبعد انتهاء هذه المرحلة والتي تستغرق خمس سنوات، تستحوذ الشركات الثلاث الأكبر في السوق على نسبة ما بين ٣٠٪ إلى ٤٥٪ من إجمالي حجم سوق

## الصناعة المعنية.

٣. مرحلة التركيز : فى هذه المرحلة تسعى الشركات سواء كبيرة أو صغيرة إلى تعزيز موقفها فى السوق، فالشركات الكبيرة التى وصلت إلى حجم يحميها من عمليات الاستحواذ، أو من الممارسات العدائية للمنافسين، تركز فى هذه المرحلة على اختيار أنشطة ووحدات أعمال منتقاة، وذلك لزيادة مهارات وتخصص الشركة لزيادة قدرتها التنافسية، أما الشركات الصغيرة فإنها تكون أمام ثلاثة خيارات، وهى إما التركيز على أسواق صغيرة أو هامشية، وإما الدخول فى تحالفات واندماجات استراتيجية، وإما الخروج من السوق تماماً، وبنهاية هذه المرحلة تزيد درجة التركيز فى سوق الصناعة المعنية، حيث تسيطر الشركات الثلاث الأكبر فى السوق على حوالى ٦٠٪ من حجم السوق.

٤. مرحلة التحالفات : فى بداية هذه المرحلة تستمر عملية التركيز التى بدأت فى المرحلة السابقة، وقد يصل نصيب الشركات الثلاث الأكبر فى السوق إلى ما بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من حجم السوق، وذلك حسب ما يسمح به قانون المنافسة أو قواعد الاندماج والاستحواذ المعمول بها فى هذه الدولة، ولكن بعد نقطة معينة تكون هناك قيود صارمة ضد عمليات الاندماج وزيادة التركيز فى السوق، خاصة إذا كانت الدولة تطبق بفاعلية سياسات وقانون لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وهو ما يعنى أن الاندماجات كممارسة ضارة بالمنافسة تكون شبه مستحيلة أمام الشركات ولذلك تركز الشركات فى هذه المرحلة على التحالفات فيما بينها، سواء فى صورة اتفاقيات مكتوبة أو غير مكتوبة، بهدف تحقيق مصالح معينة فى مقدمتها زيادة نفوذها فى السوق، كما تناولت الورقة العوامل المشجعة على عمليات الاندماج والاستحواذ وهى :-

- النشاط فى حركة أسواق المال وزيادة دورها فى عمليات الاستحواذ.

- تزايد حركة العولة وتحرير الأسواق.

- ما ينتج عن عمليات الاستحواذ من رفع لقيمة الأسهم بسبب إمكانيات النمو التى توفرها

هذه العمليات، وزيادة إمكانية الوصول إلى أسواق المال العالمية.

وقد تناولت الورقة عملية تحرير قطاع الاتصالات فى مصر مع التركيز على سوق الإنترنت

بصفته أكثر الأسواق ديناميكية، كما استعرضت الورقة تطور هذا القطاع وأهم عمليات الاندماج

والاستحواذ التى تمت خلال الفترة الماضية، وأكدت على وجوب متابعة عمليات الاندماج والاستحواذ

لمنع تكوين كيانات احتكارية تعوق المنافسة، كما أُلقت الورقة مزيداً من الضوء على أثر الاندماجات والاستحواذات فى سوق الإنترنت المصرى على المستخدم، حيث أشارت إلى أن الاندماجات فى هذا القطاع ساعدت على تكوين كيانات قادرة على تحقيق التحول المطلوب فى السوق وتحقيق التغطية الكاملة لمصر بهذه الخدمة، فقد أصبحت الإنترنت المجانية أسلوباً أساسياً للحصول على المعلومات لدى ١,٥ مليون مصرى، كما أشارت الورقة إلى أن سوق خدمات الإنترنت فى مصر قد شهد عدداً من الاستراتيجيات المختلفة نحو خلق القيمة المضافة للمستخدم، والتي كان من أبرزها ما يلى :-

- تحالف بعض مقدمى الخدمات مع بعض المؤسسات الصحفية ودور النشر والمؤسسات الخيرية، لتوفير المادة الإعلامية على شبكة مقدمى خدمة معينة، والإعلان عن أرقام الخدمات مقابل نسبة من الإيرادات.

- قيام بعض المؤسسات الإعلامية بالعمل كمقدمى خدمات الإنترنت.

- تحالف بعض مقدمى الخدمات مع مطورى النظم والبرامج للسماح للمستخدمين لشبكة الإنترنت باستخدام هذه النظم والبرامج المطورة عن طريقهم .

- اتجاه مقدمى خدمات الإنترنت لعقد اتفاقات مع موردي الحاسبات الشخصية لوضع البرامج الخاصة بهم على الحواسيب الموزعة فى إطار خطة وزارة التربية والتعليم لنشر هذه الحواسيب.

وتوصى الورقة فى النهاية بأهمية مراقبة حالة المنافسة فى الأسواق بشكل مستمر، وعرض حالات الاندماجات والاستحواذات على سلطة مختصة بتنظيم قطاع الاتصالات ومراقبة المنافسة، حتى لا تؤثر هذه الاتفاقيات والتكتلات على حرية المنافسة فى الأسواق.

- وعالجت الورقة الثانية الأوضاع والمستقبلات فى قطاع الدواء، والتي قدمها الدكتور محمد رؤوف حامد تحت عنوان "الاندماجات والاستحواذات فى قطاع الدواء : الأوضاع والمستقبلات"، أشار فى بدايتها إلى أن الدواء سلعة لها ثلاث خصائص جعلت لها أبعاداً غير عادية، وهذه الخصائص هى:-

١- أن الدواء سلعة لا يمكن لمن يحتاجها أن يستغنى عنها.

٢- أن الدواء سلعة توجد على الدوام منذ أن عرفها الإنسان، ولم تتوقف الحاجة إليها وهى فى

تطور مستمر.

٣- أن الابتكار الدوائى يعتمد على البحث العلمى العميق والمتواصل.

وقد تعرضت الورقة لملامح الإشكاليات الكامنة فى والناجحة عن الدواء كسلعة وأن هذه الإشكاليات تبرغ من حقيقة رئيسية، وهى الاعتماد الكلى تقريباً للدواء فى التوصل إليه وفى إنتاجه وتطويره واستخدامه على العلم أو على أنشطة البحوث والتطوير والتغيير التكنولوجى، وهذا يعنى من الناحية العملية أن الدواء دائم وسريع التغير وأن المعارف وتكنولوجيا الدواء سريعة الاستفادة من التطورات والتغيرات المعرفية والتكنولوجية فى المجالات الأخرى، وأن هذا المستوى المعرفى والتكنولوجى عالى التكلفة ودقيق التخصص، وفى الغالب يظل جزء كبير منه غير معلى، ويعتمد تطوير الدواء فى قدر كبير منه على معارف وتكنولوجيات أخرى غير المعارف والتكنولوجيات الدوائية.

كما أشارت الورقة إلى ممارسات الشركات الدوائية ذات النشاط الدولى، وأن نمو مؤشر عبور الجنسية لهذه الشركات بين الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٧، ١٩٩٨ ارتفع بنسبة ٣٥,٥٪ عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٠، وارتفع بنسبة ٨٢,١٪ عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧ وأن هذا المؤشر كان هو الأعلى مقارنة بالصناعات الأخرى، وأشارت الورقة إلى أن شركات الدواء فى البلدان النامية لم يكن لها أى ذكر فى قائمة الشركات الأكبر فى النشاط الدولى عام ١٩٩٨، وذلك بعد أن كان هناك ٥٠ شركة فى قائمة عام ١٩٩٥، وقد قدمت الدراسة عدد من العوامل التى تؤدى إلى انخفاض الثقة فى الشركات الدوائية متعددة الجنسية وأهمها :-

- أن هذه الشركات تتشدد فى التمسك بحقوق وبراءات الاختراع حتى ولو كان ذلك على حساب حياة المرضى.

- أن بعض هذه الشركات تحاول الضغط على الكونجرس الأمريكى لتحصل على تحديد لفترات حماية البراءات لأسباب غير موضوعية.

- أن بعض الشركات تحاول عرقلة إنتاج الأدوية التى انتهت فترات حماية براءات اختراعها.

- أن شركات الدواء الكبرى تستخدم فى أنشطة التسويق حوالى ضعف العدد الذى تستخدمه فى الأبحاث وأنها تطبق إستراتيجيات دعاية تتضمن وسائل تؤثر على ممارسات بعض الأطباء.

- أن استثمارات الشركات العالمية للدواء فى الدول النامية تقوم أساساً على إقامة مصانع إنتاج خالية من أقسام البحث والتطوير.

وأوضحت الورقة أنه إذا كان الدواء كسلعة قد قادت للنشاط الدولى فى المجالات الدوائية، ممثلاً فى الشركات متعددة الجنسية، وأنه وإن كانت هذه الشركات قد أدت بها للاتجاه نحو ممارسة الاندماج والاستحواذ، فيمكن إدراك أن المدخل لفهم وتتبع وضعىة ومستقبل الاندماجات والاستحواذات فى هذا المجال يعتمد إلى حد كبير على رصد إشكاليات التلازم والتضاد داخل وبين كل مجموعة من الخصوصيات والممارسات، وعلى وجه الخصوص الدواء كسلعة والاندماجات والاستحواذات كظاهرة، ونوهت الورقة إلى أنه إذا كان هناك تميزاً لمجال الدواء بالبعد الدولى لأنشطة شركاته الكبرى، فإنه يوجد تميز أكبر لهذا المجال بخصوص عمليات الاندماج والاستحواذ بين شركاته ومؤسساته، ويظهر ذلك بوضوح من خلال شغل مجال الدواء لعدد سبعة استحواذات واندماجات عبر حدودية كبرى ضمن قائمة الاندماجات والاستحواذات الخمسين الأكبر على مدى السنوات ١٩٨٧-١٩٩٩، وعدد ٣ استحواذات واندماجات عبر حدودية ضمن قائمة العشرين الأكبر طوال نفس الفترة.

أما من حيث الانعكاسات المحتملة لجملة الإشكاليات فنجد أن من أكثر الإيجابيات المتوقعة لعمليات الاستحواذ والاندماج هى الوصل بين الشركات الدوائية وشركات التكنولوجيا الحيوية، هذا بالإضافة للالتقاء بين شركات التكنولوجيا الحيوية وبعضها البعض، وكذلك نجد أن كافة هذه العمليات تميل لتقليص ملكيات الدول النامية لأصول الإنتاج فيها، وقد يكون من أهم الانعكاسات تضرر مجتمعات الدول النامية من جراء ما يحدث من استيلاء على شركاتها المحلية ونجد أن عمليات الاندماج أو الاستحواذ لم يصحبها زيادة فى تقديم أدوية جديدة أو مبتكرة فى الولايات المتحدة الأمريكية بل على العكس قد حدث انخفاض فى هذه الابتكارات الأصلية، وقد تكررت هذه الظاهرة فى الاتحاد الأوروبى .

وعلى الصعيد المصرى أشارت الورقة إلى أن قطاع الأدوية فى مصر ليس بعيداً عن السلبيات بل إنه قد بدأ بالفعل يتأثر بها، وأن هذا يستلزم من القطاع الدوائى فى مصر الاتجاه إلى إعادة الترتيب من أجل تقليل الأضرار وتوليد فرص للاستمرار والمواجهة والنمو، وطالبت الورقة بمراجعة عدة أمور عند إعادة ترتيب وتطوير قطاع الدواء فى مصر أهمها:-

- أن إمكانيات دائية كثيرة فى مصر يمكن أن ترقى إلى ممارسة التحالف، وأن عمليات التشبيك والتحاليف والتكتل والتنظيم بين الإمكانيات الوطنية للدواء أصبحت ضرورة ملحة فى مصر.

- أن هناك إمكانية لتوكيد العرض لمسارات دائية وطنية قادرة على التقدم فى إطار تنافسية دولية.

- أنه لا غنى عن صياغة سياسة وطنية رشيدة تأخذ فى الاعتبار الظروف الدولية لتطوير صناعة الدواء.

- وكانت الورقة الثالثة بعنوان " الدمج والاستحواذ فى قطاع الاتصالات على الصعيد الدولى"، وقدمها الأستاذ/ عمرو الجوىلى - الخبير فى مجال الاتصالات والمعلومات، وفى البداية استعرضت الورقة آثار الدمج والاستحواذ على الدول النامية وأوضحت زيادتها فى هذه الأخيرة خاصة منذ العقدين الماضيين، وأن هذه الظاهرة من المتوقع لها أن تستمر عبر الحدود، وذلك من أجل البحث عن الكفاءة فى الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق وتعظيم حصة الشركات فى الأسواق، وأشارت الورقة إلى أن الاندماجات فى الغالب تأتى فى موجات، وأنها بدأت تركز على الاندماجات عبر الحدود، وقسمت الورقة آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد بصفة عامة إلى ثلاثة أقسام :-

أولاً : التأثير على التنمية الاقتصادية خاصة أثر هذه الظاهرة على إعادة الهيكلة الاقتصادية من أجل دفع التنمية ومحاورها الرئيسية.

ثانياً : التأثير على هيكل السوق والمنافسة من خلال زيادة الحصص والسيطرة فى السوق وقنوات التوزيع، وخلق صعوبة للمنافسة من الشركات الصغيرة.

ثالثاً : التأثير على السيادة الاقتصادية، نتيجة المخاوف من تدهور المشروعات الوطنية وتأثر السيادة الاقتصادية الوطنية فى بعض القطاعات الحساسة.

وأشارت الورقة إلى أنه من ضمن العوامل التى تحدد أثر الاندماج والاستحواذ عبر الحدود على الدول النامية مستوى التنمية فى الدولة، وإطار السياسات الاقتصادية الخاص بها.

وأشارت الورقة لخصائص قطاع الاتصالات وتطوراته العالمية، حيث أشارت إلى أن هذا القطاع

بصفة خاصة من القطاعات الحيوية فى أى اقتصاد، فضلاً عن دخول هذا القطاع ضمن المرافق الأساسية التى تعتمد عليها كافة الأنشطة الاقتصادية، هذا وقد بدأت تتغير لدى بعض الدول (الولايات المتحدة - المملكة المتحدة - اليابان) النظرة لتنظيم هذا القطاع، حيث قامت بتغيير التفكير بشأن التنظيم، وهو ما شكل بداية موجه التحرير فى بداية الثمانينات، ولم تبدأ الدول المتقدمة الأخرى فى تبنى نفس الاتجاه حتى نهاية الثمانينات والدول النامية فى التسعينات، وأن "اتفاقية الجاتس" شكلت نقطة هامة فى اتجاه تحرير هذا القطاع، حيث تضمنت هذه الاتفاقية ملحقا خاصا بهذا القطاع، كما أن هذه العملية الخاصة بتحرير هذا القطاع أدت إلى تطورات عديدة فيه، حيث زاد معدل النمو خاصة فى الدول النامية التى طبقت برامج للخصخصة والمنافسة، وأن البيانات تشير إلى أن صناعة الاتصالات فى العالم بلغت تريليون دولار من حيث عوائد الخدمة فى عام ٢٠٠٠.

واستعرضت الورقة تطور حالات الدمج والاستحواذ فى قطاع الاتصالات فوهت عن حدوث أكثر من ٢٠ حالة اندماج واستحواذ فى القطاع ذاته فيما بين عامى ١٩٩٦ - ٢٠٠١، حيث فاقت قيمتها حوالى ٢٠ مليار دولار، وكانت منها ١٤ حالة فى الولايات المتحدة وأن الدوافع وراء هذه العمليات كانت زيادة الحصة السوقية، والتوسع فى أسواق جديدة، وتعظيم قيمة الأسهم على الترتيب، ولعل العامل الحاكم فى سياسات الحكومة هو الحفاظ على المنافسة فى هذا القطاع، حيث تحظى سياسة المنافسة وقوانينها بالاهتمام الرئيسى، فقد تركزت آليات التنظيم فى معظم الدول على تسهيل المنافسة وتغيير اللوائح المشوهة للمنافسة.

وأكدت الورقة على أن أهم التحديات التى تواجه سياسة المنافسة فى قطاع الاتصالات هو تزايد التقارب التكنولوجى، مما أدى لظهور طيف المنتجات والخدمات المرتبطة رأسياً، ويمكن تقسيمها لثلاث طبقات الأولى معنية بالمعلومات والمحتوى، والثانية بالبنية التحتية الشبكية، والثالثة خاصة ببرمجيات النفاذ والتطبيقات.

وفى النهاية حاولت الورقة الخروج ببعض الدروس المستفادة وأفضل السلوكيات بالنسبة للدول النامية فى هذا القطاع، حيث نوهت عن أن صناعة الاتصالات والمعلومات على الصعيد العالمى قد عاصرت تحولاً كبيراً فى العقدين الأخيرين، فمن ناحية تحول الإطار التنظيمى لها على المستوى الوطنى من نظام يحمى احتكار المورد الواحد لنظام يدخل المنافسة فى مختلف الأسواق الفرعية لهذه

الصناعة، وقد نتج ذلك عن عوامل عدة منها تغيير الفكر الاقتصادي السائد من فكر التدخل إلى الفكر التحريري فضلاً عن التطور التكنولوجي، وأنا أصبحنا أمام صناعة أكثر تركزاً من ناحية العدد، وأكثر توسعاً من ناحية تغطية السوق ومن ناحية التقارب التكنولوجي، وأن هذا يفرض على الدول النامية تحديات كثيرة، ولذلك على الدول النامية إذا الاستعداد لتكييف وضعها مع هذه الأوضاع الدولية الجديدة، سواء من ناحية تهيئة الصناعة الناشئة بها، أو من خلال تكييف أطرها التنظيمية والتشريعية لتجابه هذا الوضع الجديد، وأن هناك ضرورة لتطوير سياسة منافسة شاملة لدى الدول النامية، وأن ركنها الأساسي هو قانون المنافسة، وذلك لمواجهة حالات التركيز في الصناعة وموجات الاندماج على الصعيد العالمي.

وكذلك تؤكد الورقة على أهمية تعاون مؤسسات المنافسة لمواجهة حالات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود، وخاصة أن استمرار تلك الاندماجات يمكن أن يؤدي لزيادة التخبط بين أجهزة المنافسة ومكافحة الاحتكار بين الدول، لذا فعلى الدول النامية التفكير في زيادة التعاون بين أجهزة المنافسة وأجهزة التنظيم في دولها وبين نظيراتها في الدول الأخرى.

- الورقة الرابعة : وقدمتها الدكتورة لبنى عبد اللطيف - أستاذة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بعنوان " الاندماج والاستحواذ والتحالفات في صناعة الصلب : أطوال حديد التسليح في مصر "، تضمنت الورقة في بدايتها نبذة عن ملامح الأسواق العالمية والمتغيرات الدولية في صناعة الصلب، وأهمها ارتفاع درجة التركيز في القطاعات الإنتاجية، وأن أسواق الحديد والصلب تتميز بخصوصية التركيز، حيث تعتبر اقتصاديات الحجم من العوامل الهامة في تحديد هيكل التكاليف والأسعار، كما أن هناك منتجا رئيسيا في كثير من الدول تتراوح حصته السوقية من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪، وقد أدت هذه الخصائص إلى الاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ وتكوين التحالفات الصناعية، ونوهت الورقة عن أهم الخصائص الحالية لصناعة الصلب في العالم ووجود طاقة إنتاجية زائدة بها، حيث بلغت ٣٠٠ مليون طن عام ٢٠٠٠، وهي تمثل ثلث الطاقة الإنتاجية العالمية للحديد الخام، وبلغ متوسط استخدام الطاقة الإنتاجية في العالم نحو ٧١٪ عام ١٩٩٩ إلا أنها مختلفة في العديد من الدول، حيث تصل إلى ٦٠٪ في اليابان، ٧٦٪ في الاتحاد الأوروبي، ونحو ٨٠٪ في كل من أمريكا وكوريا، أما الصين فتستغل كل طاقتها الإنتاجية، وقد أدى هذا التطور لتدخل الدول الكبرى من خلال منظمة التعاون الأوروبي والتنمية لوضع إطار لاتفاقية دولية متعددة الأطراف تدعو

لخفض الطاقات الإنتاجية بما لا يقل عن ١٠٠ مليون طن خلال السنوات القليلة القادمة، وأشارت الورقة إلى أن سوق الصلب العالمى قد شهد منذ بداية التسعينات طفرة هائلة من الاندماجات بين صناع الصلب خاصة فى دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، خلال التسعينات والتي بلغت ٤٨٠ عملية اندماج واستحواذ وصلت قيمتها ٢٥,٥ مليار دولار، وكان أكبر عدد من هذه العمليات فى عام ١٩٩٩ بقيمة بلغت ٦,٧ مليار دولار، وتركزت هذه العمليات فى المملكة المتحدة، وفرنسا، والولايات المتحدة، واليابان، وهى من أكثر البلاد إنتاجاً للصلب، وتوضح الورقة أن تزايد الاندماج والاستحواذ فى صناعة الصلب أدى إلى وجود خمسة كيانات رئيسية فى هذا المجال.

وحول أوضاع أسواق الحديد والصلب فى مصر أشارت الورقة إلى تطور الطاقة الإنتاجية لصناعة الحديد والصلب فى مصر، مؤكدة على أن هناك تطورا واضحا فى الطاقة الإنتاجية المصرية من أطوال ومسطحات الحديد خلال التسعينات، وأن أكبر طاقات متاحة فى هذه الصناعة تمتلكها شركتين فقط ( مجموعة عز الصناعية، وشركة الإسكندرية الوطنية ) وترتفع القوة التأثيرية للشركتان معاً فى سوق حديد التسليح إلى ٥٨٪ نتيجة لوجود سياسات إنتاج وتسويق مشتركة بينهما بعد تحالفهما منذ مارس ٢٠٠٠ والذي أسفر عن تكوين شبكة تسويق مشتركة محلية بفروع عالمية، وهو ما يعكس درجة التركيز السوقى لهذه الصناعة.

وقد قامت الورقة بتحليل تحالف ( عز - الدخيلة ) الذى تم منذ عام ٢٠٠٠ على أنه التحالف الاستراتيجى الوحيد الموجود فى سوق أطوال الحديد فى مصر، حيث إنه يكتسب أهمية خاصة، لأن أى آثار تترتب عليه يكون لها تأثير كبير على السوق والمتعاملين فيه . وتؤكد الورقة على أن تحليل الآثار الاقتصادية لهذا التحالف لا بد وأن يتم فى إطار تفهم الخصائص الأساسية لسوق أطوال الحديد فى مصر، ولهذا النوع من الأسواق فى العالم عموماً، ويشير التحليل إلى أن تحالف عز - الدخيلة أدى لاستفادة سوق أطوال الحديد فى مصر، حيث منعه من الانهيار فقد بدأ يتضح انهيار الأسعار فى شركة الدخيلة منذ النصف الثانى من التسعينات مع اتجاه المخزون من حديد التسليح فيها إلى التنامى والصعوبة فى تصريف المنتج، الأمر الذى أدى إلى قيام شركة الدخيلة بالضغط على الأسعار والنزول بها لمستويات لا تعكس التكلفة الحقيقية، مما أدى إلى هبوط الأرباح على نحو متزايد، حتى وصلت الشركة لتحقيق خسائر، تم تدارك جزء منها فى عام ٢٠٠٠ بعد التحالف، والذى مكن الدخيلة من الارتفاع بأسعارها إلى مستوياتها الطبيعية مرة أخرى، وذلك من خلال سياسات تسويقية

جديدة، نتجت عن استفادتها بشبكة تسويق مجموعة عز، وهو ما حمى السوق كله من انهيار الأسعار وقيام حرب سعرية لا يحتملها المنافسون، وقد قدمت الورقة فى النهاية بعض التوصيات التى من شأنها تفعيل أسس المنافسة لدى المنشأة، والتى تمثلت فى الآتى :-

١- أن تتكامل المنشأة ذاتها، أى أن تتابع العمليات الإنتاجية التى تقوم بها حتى تصل إلى إنتاج المنتج النهائى.

٢- أن تقدم المنشأة تشكيلة متنوعة من المنتج، سواء الأطوال أو المسطحات بما يخدم كفاءة الاستخدام لدى العميل.

وأوضحت الورقة أن قانون المنافسة ومنع الاحتكار فى مصر سوف يكون له فوائد جمة فى مجال التمييز بين ما هو مخالف للمنافسة وما هو غير مخالف من الاندماجات والتحالفات، وهو الأمر الذى سيشجع على تكوين الكيانات الكبيرة التى تتطلبها دفع القدرات التنافسية العالمية للاقتصاد المصرى، لذا فإن القانون سوف يساهم فى تنمية ونضوج بيئة الأعمال فى مصر، وحمايتها من الممارسات الضارة بالمنافسة.

وحول المحور الثالث الخاص بالاقتصاد السياسى لعمليات الدمج والاستحواذ قدم الدكتور سعد حافظ - المستشار بمعهد التخطيط القومى - ورقة بعنوان " الاقتصاد السياسى للتركز والاحتكار"، استعرضت فى بدايتها تطورات الأسواق المحلية والعالمية فى ظل ظاهرة العولمة والتى شهدت نمواً غير مسبوق فى عمليات التركيز والاحتكار واستثمار أمريكا الشمالية واليابان والاتحاد الأوروبى بظاهرة تركيز رأس المال العالمى، وقد تناولت الورقة مدى قدرة النظرية الاقتصادية على تفسير ظواهر التركيز والاحتكار فى ظل العولمة، مشيرة فى ذلك إلى ثلاث مدارس هى :-

١- التقليديون الجدد: ويذهب الاقتصاديون الجدد الذين واجهوا الفروض المفرطة فى التبسيط حول المنافسة الكاملة والظواهر الاحتكارية السائدة بالفعل فى السوق، رغم تشدد التشريعات المناوئة للاحتكارات بأشكالها المتعددة إلى قبول الاحتكار كحالة نظرية استثنائية، وقد أبدع التقليديون الجدد مفاهيم المنافسة الاحتكارية دون تبيان آليات التصحيح التلقائية لهذه الظاهرة تاركين للسياسيين ومتخذى القرارات أمر المعالجة على أرضية الإدارة والمجتمع، ومع ذلك لم يتعرض التقليديين بالتحليل لكيفية سيطرة الاحتكارات على السوق، أو لبحث العلاقة بين نمو كل من ظواهر

## التركز وظواهر الاحتكار.

٢- النظرة المؤسسية : فالملاحظ أن القوانين الاقتصادية لدى أصحاب هذه النظرة لا تعمل فى فراغ، ولكن فى إطار مؤسسى تتفاعل معه ويؤثر فيها، ومن أبرز جوانب هذا الإطار مؤسسة السوق ذاتها، وهى تتطور مع تطور المجتمعات والحياة الاقتصادية، ومن ثم فليس لديهم أى حرج من التسليم بظواهر الاحتكار طالما أنهم يسعون لعلاجها، ولذلك فإن مدارس التخطيط التأشيرى التى سادت فى المجتمعات الأوروبية والآسيوية الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية تنتمى لهذه المدرسة المؤسسية، خاصة وأن توجهها الأساسى هو توجيه الواقع وليس تحليله وتفسيره فقط.

٣- المدرسة الماركسية : ترى هذه المدرسة أن الاحتكار هو نتيجة طبيعية لنمو الرأسمالية وقوانين عملها، حيث إن الفصل بين الملكية الاجتماعية للعمل وملكية وسائل الإنتاج يمثل مصدر توليد فائض القيمة، ومع تعاظم هذا الفائض يصبح تركيز رأس المال تعبيراً عن حركة قوانين النمو الرأسمالى، وفى ضوء ذلك فالاحتكار ليس حالة استثنائية بل " حالة بنوية ".

كما أن التطورات المتلاحقة للرأسمالية والنظام الرأسمالى العالمى قد أفرزا الكثير من الظواهر التى تتطلب تتبعاً وإعادة الرؤى التحليلية منها، وفى ظل هذه التطورات فقد ولدت " الرأسمالية العالمية " تناقضاتها الخاصة فى مرحلة تشكلها ولازالت، ولعل من أبرز هذه التناقضات ما يلى:-

- التناقض الحاد بين ثمار الإنتاج التى تتضخم فى نموها وبين الطلب الذى يعجز عن ملاحقتها على صعيد الاقتصاد العالمى، ليس بسبب سوء توزيع الدخل على أساس طبقى أو فنوى ولكن على أساس أممى، وفى كثير من الاقتصادات الوطنية.

- التناقض الكبير بين ظواهر التوسع فى الإنتاج والاستثمار وبين تعاظم معدلات البطالة على صعيد الاقتصاد العالمى وفى كثير من الاقتصادات الوطنية.

- ارتباط ظواهر التركيز والاحتكار بالفجوة القائمة بين امتلاك القدرة العسكرية والنفوذ السياسى من ناحية والقدرات الإنتاجية من ناحية أخرى، والسعى لتقريب الفجوة فى غمار عمليات تركيز رأس المال.

- التناقض الناجم عن تغذية النزعات القومية، وتعميق التكتلات الإقليمية، والذى يعكس التبدلات الحادثة فى مفهوم وبنية الدولة ووظائفها فى ظل العولمة، وفى علاقة الدولة بالشركات

## العملاقة عابرة القوميات.

- التناقض بين مراحل نمو الأسواق المحلية وبين ابتلاع هذه الأسواق فى الاحتكارات عابرة القوميات.

وقد طرحت الورقة سؤالاً هاماً وحاولت الإجابة عليه وهو هل يؤدي التركيز بالضرورة إلى الاحتكار؟ فقد تبنت الورقة الرأى القائل بأن هناك شرطا لازما وآخر كافيا لتفسير ظاهرة الاحتكار، وأن للاحتكار آلياته الخاصة، والتي تشكل الشرط الكافى حتى فى حالة عدم توافر الشرط اللازم، فإذا ما عرفت بنية السوق مجموعة من علاقات الارتباط التى ترتب التزامات متبادلة بين المؤسسات الضخمة المؤثرة فى تحديد الاستثمار والإنتاج والأسعار والتخصيص يتولد الاحتكار، حتى لو لم يرتبط بتركز الثروات، إلا أن تركز هذه الثروات يسهل من تنظيم علاقات الارتباط المتبادلة بين المؤسسات، كما أن ثمة حالات من الاحتكارات تنجم عن التفاعل بين ظروف السوق ونمو المؤسسات، كما تنجم عن التفاعل بين ظروف السوق ونمو الوحدات الاقتصادية، ومع ذلك فإن ظاهرة الاحتكار دون شرط تركز ظاهرة رأس المال قصيرة الأجل، وهى تدفع نحو زيادة النزعة الاحتكارية.

وقد تناولت الورقة نبذة تاريخية عن ظاهرتى التركيز والاحتكار خلال الثلاثة قرون الماضية بدءاً من الأزمة الاقتصادية العالمية فى القرن الثامن عشر، ومروراً بتركز الثروات ( الرأسمالية ) بالقرن التاسع عشر، وانتهاءً بسن القوانين الخاصة بالحد من مظاهر التركيز والاحتكار فى القرن العشرين، وهنا تؤكد البيانات على أن اتجاهات تركز رأس المال على الصعيد العالمى تتجه بقوة نحو التركيز فى الثالث المتقدم ( الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان وآسيا - الاتحاد الأوروبى )، وترى الورقة أن هذا الاتجاه له دلالة واضحة فى ظل الدور الذى لعبته التنظيمات الاقتصادية والأبعاد المؤسسية فى دول هذا الثالث منذ أزمة السبعينات فى هذه الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، والتي وجدت أحد مخارجها فى تشجيع الاحتكارات وتشجيع امتداداتها خارج حدودها، أما على صعيد الدول النامية فإن الورقة تنظر إلى الاقتصادات النامية باعتبارها مشروعاً صغيراً يحتاج إلى شئ من الحماية والرعاية أمام الاقتصادات المتقدمة، ولكن الملاحظ أن الاقتصادات النامية ليست معزولة عن التطورات الرأسمالية العالمية، فهى تتجه نحو تركز الملكية بشكل متسارع وعميق نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها :-

- ضعف أسواق الدول النامية فى الأسواق العالمية.

- السعى لإقامة التكتلات الإنتاجية المحلية فى إطار نزعة مقاومة للابتلاع من قبل التكتلات

الكبيرة.

- عمليات الدمج التى تتم من خلال آليات الاقتصاد الرأسمالى العالمى، والمتمثلة فى ابتلاع

الشركات عابرة القوميات لوحداث الإنتاج فى هذه الاقتصادات، حتى ما سعى منها على أساس

إحصائى بالمشروعات القومية.

والأمر الهام أن الورقة قد ربطت بين ظاهرة الاحتكار والتركز والاستعمار وأشارت إلى تدويل

رأس المال، وتركز رأس المال المالى والاستثمار فى الصناعات الحربية والدور الذى تلعبه بعض الآليات

الدولية فى مجال التركيز والاحتكار، وقد رصدت الدراسة تداعيات ظاهرة الاحتكار والتركز، وأهمها

أن هذه الظاهرة تضع قيوداً على إمكانية تنمية الأسواق فى الدول النامية، وتكرار الأزمات الدورية

فيها، والمتمثلة فى وجود طلب كامن كبير ولكن فى ظل دخول منخفضة، وكذلك تعريض قطاعات

الإنتاج المحلى للأزمات ولهيمنة الاحتكارات الدولية.

وحول المحور الرابع الخاص بالتنافسية فى العلاقات الدولية كمردود لظاهرة الاندماجات

والاستحواذات قدم الدكتور صلاح سالم زرنوقة ورقة بعنوان " الاندماجات والاستحواذات الأبعاد

السياسية والاجتماعية "، وقد أكدت الورقة فى البداية على عدة ملاحظات أهمها تعدد أشكال حركة

الاندماجات والاستحواذات، وأن هناك اختلافاً فى الآراء حول العلاقة بين العوامل السياسية

والاجتماعية وظاهرة الاندماجات والاستحواذات، وأن هذه العمليات ليست دائماً ناجحة وإنما تواجه

أحياناً بالفشل، وقد ألفت الورقة الضوء على أثر الثقافة على الاندماجات والاستحواذات، حيث

أوضحت أن هناك ثلاثة نماذج لأثر الثقافة على الاندماجات والاستحواذات، الأول يوضح أثر الثقافة

الوطنية للشركة التى تمارس الاستحواذ عبر الحدود على نمط الإدارة فى الكيان الجديد، وهو أثر لا

يمكن أن يوصف بأنه سلبى أو إيجابى، وكل ما فى الأمر أن نمط الإدارة فى الاستحواذات عابرة الحدود

يتأثر أو يتشكل وفقاً لطبيعة وخصائص الثقافة الوطنية للشركة التى قامت بالاستحواذ، والنموذج

الثانى يوضح أثر التباين الثقافى للشركات التى تدخل فى اندماجات على نواحي تنظيمية فى

الاندماج، وهو أثر سلبى نجم عن تصادم هذه الثقافات، وهنا يجب التأكيد على أن هذا الأثر السلبى لا

يقتصر على الاندماجات عابرة الحدود فقط، وإنما يلحق باندماجات تتم بين شركات محلية، أما النموذج الثالث والأخير فيوضح أثر التباين الثقافى على أداء الاستحواذات عابرة الحدود وهو أثر إيجابى.

وقد أكدت الورقة على أن أهداف ودوافع الاندماجات والاستحواذات تعددت بصورة غير مسبقة، حيث عرفت دوافع اقتصادية واستراتيجية طويلة الأمد لم تكن موجودة من قبل، ومن ثم فقد أصبحت تواجه العديد من المشاكل، وتطرح العديد من الآثار والنتائج وهذا يعنى أنه قد صار من العسير وربما من الخطأ أن نتعامل مع كل هذه الأشكال على أنها تعنى نفس الشيء، وأنه يجب أن نتفهم طبيعة كل صيغة أو شكل من صيغ وأشكال هذه الاندماجات والاستحواذات كل منها على حدة.

وركزت الورقة على إبراز العلاقة بين الاندماجات والاستحواذات من جانب وبين العوامل والظروف السياسية والاجتماعية من جانب آخر، حيث أكدت الورقة أن هذه العلاقة تبدو وثيقة، حيث أن هناك علاقة تبادلية، فيها تؤثر العوامل والأوضاع والظروف الاجتماعية والسياسية فى الاندماجات والاستحواذات والعكس صحيح، أى أن هناك أثراً متبادلاً بين الجانبين، وترى الورقة أن الثقافة تأتى فى مقدمة العوامل التى تؤثر على ظاهرة الاندماجات والاستحواذات، وكذلك السياسة العامة، إما أن تهيئ المناخ للاندماجات فتحدث أو تقف عقبة فى سبيلها فلا تتم، وتشير الورقة إلى تأثير الاندماجات على العمالة، وما تحدثه من تخفيض واضح فيها، وأن هذه الظاهرة لها آثارها على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتوزيع الدخل، ورفاهية المجتمع، ومعدلات التشغيل، ونقل التكنولوجيا، والتعلم، هذا إلى جانب الآثار الإدارية والنفسية.

وقد عرضت الورقة عدة نماذج فيما يتعلق بأثر الثقافة على ظاهرة الاندماج والاستحواذ تبين أن هذه الآثار تجمع بين الآثار السلبية والإيجابية، أما من حيث الآثار السياسية للاندماجات فقد نوهت الورقة إلى أن هناك أربع خصائص أساسية لنوع الاندماجات وهى تركيز السوق، وحجم الشركة، وتنوع الإنتاج، والانتشار الجغرافى، إلا أنه لا بد من توافر شروط أخرى لتحقيق التأثير السياسى من جانب الاندماجات، ومن أمثلة هذه الشروط : وجود دوافع كافية تحمل هذه الكيانات على بذل الجهد من أجل إحداث التأثير السياسى، وأيضاً وجود موارد كافية لتمويل هذا الجهد، ولا بد من استجابة صانعى القرار السياسى لهذا التأثير.

أما من حيث الآثار الاجتماعية للاندماجات فقد قامت الورقة بتحليل الآثار الاجتماعية لهذا النوع من الاندماجات على مستويين، الأول هو مستوى إشباع العمال، وفيه تؤثر الاندماجات على مستوى التشغيل من جانب وعلى مستويات الأجور من جانب آخر، أما المستوى الثانى فهو مستوى توزيع الدخل، وفيه تمارس الاندماجات تأثيرها الاجتماعى من خلال ثلاثة عناصر هي : عنصر المدفوعات، وعنصر الاسهامات الخيرية، وعنصر أسعار المنتجات.

وحول المحور السادس الخاص بالاندماجات والاستحواذات والمنافسة فى القانون المصرى، قدم الدكتور زياد بهاء الدين ورقة بحثية بعنوان " الاندماج والاستحواذ والمنافسة فى القانون المصرى "، وفى البداية استعرضت الورقة مفهوم الاندماج فى القانون المصرى من الناحية القانونية، حيث أشارت إلى عدم تحديد مفهوم محدد للاستحواذ من جانب المشرع المصرى، وركزت الورقة على ثلاث مشاكل ينظمها القانون بعيداً عن قضية المنافسة فى حد ذاتها فى مجال الاندماج والاستحواذ وهى :-

١- عدم وجود قانون موحد للشركات التجارية كلها، وهو ما يجرى إعداده الآن.

٢- ضرورة إعادة النظر فى النصوص المنظمة لتقييم الحصص العينية.

٣- ضرورة تحديد مفهوم قانونى للاستحواذ وتنظيمه.

وقد طرحت الورقة عدة أسئلة للنقاش كان أهمها هل تنظيم المنافسة هدف مطلوب؟ وهل هذا التنظيم يجب أن يكون عن طريق إصدار تشريع؟ وهل يوجد فى القانون المصرى نصوص كافية لتنظيم المنافسة؟ وفى إطار تأكيد الورقة على أهمية إصدار تشريع مصرى لحماية المنافسة قدمت الورقة اقتراحاً ببعض العناصر الهامة لضرورة تناول القضية من منظور أشمل تضمن ما يلى :-

× ضرورة إصدار قانون لحماية المستهلك بالتوازي مع قانون حماية المنافسة.

× إعادة النظر فى العديد من المزايا التى تقدمها تشريعات مختلفة وتؤدى للحد من المنافسة

× ضرورة تحديد الضوابط التى يتم من خلالها تشجيع الصناعات الصغيرة، وتلك اللازمة

لتشجيع نمو صناعات وطنية وعلاقة.

وحول مردود ظاهرة الاندماجات الاقتصادية فى العلاقات الدولية قدم الدكتور جمال زهران رئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة قناة السويس - ورقة بحثية تحت عنوان " التحول

نحو التنافسية فى العلاقات الدولية كمردود لظاهرة الاندماجات الاقتصادية " ، وقد طرحت الورقة فى البداية تساؤلاً حول مدى نجاح ظاهرة الاندماجات والاحتكارات العالمية فى تغيير نمط العلاقات الدولية السائد بكل سماته ومضمونه وآلياته إلى نمط جديد هو نمط العلاقات العالمية بمضمونها الجديد وآلياتها ، وحاولت الورقة تحليل هذه العلاقة فى عدة نقاط كما يلي :-

أولاً : التحليل السياسى لظاهرة الاندماجات الاقتصادية: حيث ذهبت الورقة إلى أن الاندماجات الاقتصادية تعد الوجه الجديد للاستعمار الرأسمالى للشعوب الأخرى وعلى الأخص الشعوب النامية ووقد حاولت الرأسمالية الجديدة أن تتجمل بعد انتصارها على الاشتراكية بانهايار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ . حيث إنها تعتبر رأسمالية استغلالية تقوم على النهب المنظم لإمكانات الآخرين، وتسخير هذه الإمكانيات للمحافظة على هذه الرأسمالية من استغلال كل الآليات المطروحة سواء كانت مشروعاً أو غير مشروعاً وقد أسهمت الرأسمالية فى أن تقدم نفسها على أنها المعبر عن الظاهرة الجديدة المعروفة باسم ( العولمة ) ، وقد أسهم ذلك فى توليد قوى ضغط رافضة لهذه الهيمنة الرأسمالية، ومن ثم نجد أن هناك علاقة جدلية بين المخرجات الاقتصادية للنظام الدولى وبين نمط العلاقات الدولية وهيكل القوة فى هذا النظام.

ثانياً : التحليل السياسى لجغرافية الاندماجات الاقتصادية : فقد انطلقت هذه الظاهرة من مراكز الغرب الاقتصادية فى ظل هيمنة أمريكية محدودة، تصر على الاندماج بهدف الاحتكار والتحكم فى مسارات النشاطات الاندماجية، وجعلها آلية من آليات السياسة الخارجية الأمريكية، لذا فإن الورقة ترى أنه ليس من الغريب أن تكون هناك تعريفات للعولمة باعتبارها ( الأمريكية ) وتجسيدا للهيمنة الغربية والأمريكية.

وتشير الدراسة إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسية والمنتشرة فى جميع أنحاء العالم يتراوح بين ٣٢ إلى ٤٠ ألف شركة، كما أن الـ ٢٠٠ شركة الأكبر من بينها تتركز فى ٥ دول هى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وتتحدد القطاعات الرئيسية لنشاط هذه الشركات فى قطاع الاتصالات، قطاع المال وقطاع الكمبيوتر وقطاع الصناعات الإلكترونية، قطاع الأدوية وقطاع صناعة الطائرات، قطاع السيارات، وقد بلغت الاندماجات خلال عام ١٩٩٧ نحو مليار دولار، وفى عام ١٩٩٨ بلغت نحو ٢٤٠٠ مليار دولار، وقد تزايدت حده الاندماجات وكثافتها فى بعض القطاعات دون الأخرى ، حيث أعلنت ٣ بنوك عن توحيد عملياتها المالية والمصرفية فى

صفقة قيمتها ١٠٠٠ مليار دولار، بالإضافة إلى تحالف شركة جنرال موتورز وشركة فيات الإيطالية لتحسين قدرتهما التنافسية، وتشير الورقة إلى أن هناك ثلاثة دوافع رئيسية كانت وراء الاندماجات وهى:-

١- محاولة السيطرة على السوق المحلية، واختراق الأسواق الخارجية لمواجهة المنافسين.

٢- الدافع الناتج عن كون السوق الذى تعمل فيه الشركات هو سوق أو قطاع ناجح من حيث تعيين التخوم بين المنافسين، وعدم وجود اكتشافات تكنولوجية كبيرة وانتشارها بين جميع المنافسين، ومن ثم فإن الدافع الحقيقى يكون استجابة للأوضاع التى تمر بها الأسواق.

٣- الدافع الناتج عن جهود الدول الكبرى فى تغيير هيكل السوق الدولية.

وإلى جانب هذه الدوافع الاقتصادية ترى الورقة أن هناك الدوافع الأخرى غير الاقتصادية باعتبارها أهدافاً خفية غير معلنة تظل كامنة وراء الستار، وتشير الورقة إلى ما يراه البعض من أن هذه الشركات تمثل السيادة الجديدة كقوى عالمية فى النظام الدولى المعاصر، وتؤكد على أن ظهور هذه الموجه من الاندماجات الاقتصادية بهذه الكثافة والتطور السريع من عام لآخر مواكبة لدخول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لحيز الوجود الفعلى لهو أكبر دليل على أن ما تم من اندماجات لم يكن بعيداً عن التطور الحادث فى العلاقات الدولية، وأنه من الصعوبة أيضاً النظر لما تم على أنه ليس بآلية من آليات النظام العالمى المأمول، ومع ذلك تشير الورقة إلى بعض العوامل التى تؤثر على سرعة وتيرة التحولات فى النظام الدولى، حيث إن هذا النظام شهد عدداً من الأحداث التى أسهمت فى إعاقة التحول للنظام العالمى مثل :-

١- رصد مليارات الدولارات للصرف على قضية الحرب على الإرهاب.

٢- تضخيم الميزانية العسكرية للولايات المتحدة إلى حد بلوغها ٤٠٠ مليار دولار سنوياً.

٣- العدوان على العراق بدعم بريطانى دون مراعاة الأطراف الدولية والإقليمية.

٤- خلط الأوراق بين ما يسمى بالإرهاب وحق مقاومة الاحتلال والاستعمار.

وفى ظل البيئة الدولية الجديدة والتداعيات التى صاحبتهما وإشاعة الإفلاس فى العديد من الشركات، وخاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ترى الورقة أن هناك روحاً للمقاومة ظهرت داخل

النظام الدولى والإصرار على إعاقه الولايات المتحدة على تحويله لنظام عالمى تحت قيادتها المنفردة، لذا فقد شاع حديث عن العولمة البديلة، كما حدث فى عقد مؤتمر مناظر لنفس المؤتمر العالمى فى دافوس الذى عقد فى البرازيل، فضلاً عن المقاومة الأوروبية للإرادة الأمريكية التى تهدف للهيمنة المطلقة، وهو ما يظهر فى الرفض الأوروبى الشامل بقيادة فرنسية ألمانية فضلاً عن التنسيق الفرنسى الألمانى الروسى بهدف مقاومة الطغيان الأمريكى.

وحول المحور السابع الخاص بأثر ظاهرة الاندماج والاستحواذ على سوق المال قدم الدكتور إيهاب الدسوقى - مدرس الاقتصاد بكلية الإدارة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - ورقة بعنوان "أثر الاستحواذ على كفاءة سوق رأس المال مع التطبيق على البورصة المصرية"، تناولت ثلاثة أقسام، القسم الأول المفاهيم النظرية للاستحواذ حيث أشارت الورقة إلى أن الاستحواذ يعد جزءاً من إعادة الهيكلة للشركات من خلال سيطرة شركة على شركة أخرى، وتتلخص صور السيطرة فى الاندماج أو التملك بشراء الأصول أو التملك بشراء الأسهم (الاستحواذ)، ويمكن لهذا الأخير أن يتم من خلال السيطرة السلمية أو العدوانية، فضلاً عن دوافع ومبررات الاستحواذ، وما يحققه من وفورات داخلية، وإدارية، وفنية، ومالية، وضريبية، وكذلك تطرقت الورقة لأنماط الاستحواذ الأفقى والرأسى والمختلط، وشرحت الورقة أهم القضايا التى ترتبط بتنفيذ عمليات الاستحواذ، وهى الاحتكار، وكذلك التنظيم التشريعى لهذه العمليات فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى التشريع المصرى، حيث أكدت الورقة على أن التنظيم التشريعى للاستحواذ فى البورصة المصرية متقارب إلى حد كبير مع التشريع الأمريكى، ولكن الدراسة رصدت أمرين للتباين بين البلدين فى هذا المجال وهما :-

- الأول : تباين شكلى متمثل فى وجود قانون منفصل يعالج كل ما يخص الاستحواذات فى التشريع الأمريكى فى مقابل مواد متفرقة فى القانون المصرى، مع عدم وجود باب مستقل للاستحواذ.

- الثانى : تباين جوهري يتمثل فى وجود تشريع أمريكى لحماية المنافسة ومنع الاحتكار ويعالج عمليات الاندماج والاستحواذ فى مقابل غياب هذا القانون فى مصر، وقد تناول القسم الثانى من الورقة دور سوق رأس المال فى نمو الاستحواذ من خلال : توفير أدوات فنية للاستحواذ، وتوفير أدوات دفاعية لمواجهة السيطرة العدوانية، وتمثل أهم الأدوات الفنية التى توفرها سوق رأس المال لتشجيع الاستحواذ فيما يلى:-

١- اختيار المنشأة المستهدفة.

٢- توفير التكلفة.

٣- تخفيض تكلفة الاستحواذ.

٤- السرعة فى تنفيذ العملية.

أما بالنسبة للأدوات الدفاعية لمواجهة السيطرة العدوانية فقد حصرتها الورقة فى الأدوات

التالية :-

- استراتيجية الاقتراض التى تتمثل فى قيام الإدارة بالاقتراض لشراء أسهم رأسمال المنشأة كله أو غالبيته، وعادة بسعر يزيد عن القيمة السوقية للسهم.

- استراتيجية إعادة الهيكلة بالاقتراض، وهى تعتمد على قيام الإدارة بالحصول على قرض كبير تستخدم حصيلته فى إجراء توزيعات.

- استراتيجية شرط موافقة أغلبية كبيرة من حملة الأسهم .

- استراتيجية شرط السعر العادل، حيث يشترط أن تباع الأسهم التى تعلن المنشأة المسيطرة على شرائها فى المرحلة الثانية وفقاً للقيمة السوقية السائدة وليست بسعر منخفض كما تسعى إليه .

- استراتيجية الهيكلة المزدوجة.

- استراتيجية الابتزاز المشروع.

- استراتيجية مشاركة العاملين فى الملكية.

وقد ناقش القسم الثالث من الورقة الآثار الاقتصادية للاستحواذ على أسواق رأس المال والتى

تركزت فيما يلى :-

١- زيادة الاستثمار الأجنبى غير المباشر.

٢- زيادة نمو نشاط البورصة.

وقد توصلت الورقة لأثر الاستحواذ على مؤشرات الكفاءة فى البورصة المصرية وذلك من خلال

عدة مؤشرات هى حجم السوق، وسيولته ودرجة التقلبات ، وتركز السوق ، وكفاءة تسعير الأصول، وتطور الهيكل المؤسسى والتنظيمى . وأثبتت الورقة وجود أثر إيجابى للاستحواذ على معظم مؤشرات الكفاءة فى البورصة المصرية، كما أن تأثير الاستحواذ على زيادة الاستثمار الأجنبى غير المباشر كبير، لأنه يمثل نسبة كبيرة من مشتريات الأجانب وصلت إلى نحو ٥٤٪ عام ٢٠٠١.

وفى النهاية قدمت الورقة مجموعة من التوصيات تضمنت الآتى :-

١. ضرورة صدور قانون المنافسة ومنع الاحتكار لتنظيم الاندماج والاستحواذ من ناحية ومنع الاحتكار فى السوق.
٢. منح حوافز للاستحواذ بين الشركات التى تتسم برأس مال صغيرة فى البورصة المصرية.
٣. تشجيع الاستحواذات بين الشركات العالمية والمصرية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتحسين أداء وكفاءة هذه الشركات والبورصة المصرية معاً.